iranpost
iranpostorg
bit.ly/Iranpost

إيران بوست

الاحتجاجات في إيران

تاريخ من القمع

إيران بوست

ضد المشروع الفارسي
للهَـيمَـنة والتشـيُع

الاحتجاجات في إيران

تاريخ من القمع

نوفمبر «تشرين الثاني» 2019

+2 010 150 390 40
iranpost.org@gmail.com
www.iranpost.org

iranpost
iranpostOrg
bit.ly/Iranpost

حقوق النشر محفوظة،
ولا يجوز الاقتباس دون الإشارة للمصدر

المحتويات

- التقرير.. إيران.. تاريخ من القمع 3
- «انتفاضة البنزين» تُشعل إيران 5
- مذبحة الطلبة... دماء في الحرم الجامعي 9
- «الانتفاضة الخضراء»... رعب في قلب الملالي 15
- انتفاضة الفقراء... ثنائية الخبز والدماء 19
- الأحواز.. تاريخ من الثورات 23
- «ثورة البازار» ضد الملالي 27

التقرير

إيران.. تاريخ من القمع

لـم تنقطـع الاحتجاجات المناوئة لنظـام الولي الفقيه منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وكان أولهـا في يوليو «تموز» 1999، حين انتفض الطـلاب في جميع أنحاء البلاد ضد السياسـات المحافظة وإغلاق الصحف الإصلاحيـة، وتظاهرت أعداد كبيرة منهم ضد القمع والكبت في عهد محمد خاتمي، الرئيس الخامس للجمهورية الإيرانية، وامتدت الاحتجاجات وقتها من طهران إلى كل مدن تبريز ومشهد وأصفهان.

وواجهت قوات الأمن آنذاك «انتفاضة الطلبة» بشدة وحسم، حيث أطلقت عليهم الرصاص الحي في داخل الحرم الجامعي، وضربتهم والعصيّ وأعقاب البنادق، وهاجمت وحدات القمع مباني المدينة الجامعية وقاموا بهدمها وتخريبها، كما ألقوا عددًا من الطلاب من نوافذ الغرف إلى الأرض، وترتب على ذلك مصرع وإصابة الكثيرين.

وفي ديسـمبر «كانون أول» 2009 اندلعت الاحتجاجات عقب نتائج الانتخابات الرئاسـية وفوز المحافظ أحمدي نجاد برئاسة البلاد وقتها، في انتخابات شابها التزوير والفساد.

وفي ديسـمبر «كانون أول» 2017 تجددت الاحتجاجات مرة أخرى، نتيجة عوامل اقتصادية، وفرض مزيد من الضرائب، وفي يونيو «حزيران» 2019 تجددت الاحتجاجات مرة أخرى بسبب انخفاض التومان الإيراني أمام الدولار الأمريكي، وهو ما يُمثل عبئًا على طبقة التجار الإيرانيين.

ويمكن اعتبار «انتفاضة البنزين» الأخيرة بمثابة الحلقة الأخيرة من عشرات الانتفاضات والثورة، التي أعلن خلالها الإيرانيون رفضهم التام لنظام الملالي، الذي واجه كل هذه الانتفاضات بكل همجية ووحشية، في تاريخ حافل بالقمع والإرهاب ومصادرة الحريات.

«انتفاضة البنزين» تُشعل إيران

اندلعت مؤخرا موجة احتجاجات هي الأعنف من نوعها في إيران، احتجاجا على قرار رفع أسعار الوقود، تحت شعار «انتفاضة البنزين»، تخللتها مواجهات عنيفة مع أجهزة الأمن القمعية التابعة لنظام الملالي، حيث قتل ما لا يقل عن ٨٠ شخصاً في المواجهات مع قوات الأمن، وانتشرت الاحتجاجات إلى أكثر من ١٠٧ مدن في البلاد، حيث دمر المحتجون الغاضبون عددا كبير من المقار الأمنية والحكومية.

اندلعت الاحتجاجات بعد ساعات من مصادقة البرلمان الإيراني على مشروع قانون تحت اسم «تقنين استهلاك الوقود». وبمقتضى ذلك، تم الإعلان رسميا عن رفع أسعار البنزين بنسبة 50% لأول 60 لترا من البنزين يتم شراؤها كل شهر، و300% لكل لتر إضافي، فثارت ثائرة الإيرانيين، وأشعل «البنزين» حراكا شعبيا وعلت أصوات داعية إلى سقوط الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد منذ أكثر من 40 عاما، من دون أن تستثني المرشد علي خامنئي نفسه.

وأطلقت قوات الأمن الإيرانية الرصاص الحي وقنابل الغاز لتفريق المحتجين في ميدان الخميني بالعاصمة طهران، وأفادت وكالة «فارس» الرسمية باعتقال نحو ألف متظاهر في إيران خلال أول يومين من التظاهرات.

الموت لخامنئي

أظهرت مقاطع فيديو انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي في إيران، شرطة «مكافحة الشغب» وهي تطلق الغاز المسيل للدموع وتستخدم العصي لتفريق المحتجين في مدن عدة، كما أظهرت مقاطع مصورة محتجين وهم يضرمون النار في بنك ومبانٍ حكومية، واشتباكهم مع قوات مكافحة الشغب.

وفي مقاطع فيديو أخرى أغلق محتجون الطرق وأشعلوا حرائق في شوارع بطهران ومدن أخرى، وردد البعض هتافات ضد كبار المسؤولين. كما ظهر عدد كبير من الشبان وهم يحرقون صورة المرشد الأعلى للنظام علي خامنئي ويهتفون: «الموت لخامنئي».

وأغلق المتظاهرون في جنوب طهران عدداً من الطرق، كما أغلقت السلطات المترو في طهران وأصفهان لمنع نقل المحتجين. وأفادت وكالة «فارس» بوقوع أضرار في 60 حافلة و5 محطات مترو في احتجاجات أصفهان.

فيما انطلقت مظاهرات لطلاب جامعة «سنندج» بمحافظة كردستان غرب إيران، كما شارك طلاب جامعة أصفهان في الاحتجاجات، وتجمهر المئات من طلاب جامعة طهران وهم يهتفون «الموت لخامنئي» و«تسلقوا الإسلام وجعلوا الشعب أذلاء» و«زاد سعر البنزين وزادت وقاحة الولي الفقيه».

وفي خطوة ذات دلالة سياسية كبيرة، انضم تجار «البازار الكبير» في طهران إلى حركة الاحتجاجات الواسعة التي عصفت بالعاصمة وغالبية المدن الإيرانية. ودخل التجار في إضراب عام واحتجاجات في سوق طهران الكبير، حيث أغلقت العديد من المتاجر في سوق طهران أبوابها، وأغلق البازار الكبير، وهو السوق المركزي التاريخي في إيران، أبواب المحال التجارية، وأظهرت لقطات مصورة تداولها رواد مواقع التواصل الاجتماعي العديد من المحال المغلقة، فيما تجمع عدد من المتظاهرين في جانب منه وقد أحاطت بهم قوات الأمن.

من جهته، هدد «الحرس الثوري» المحتجين باتخاذ إجراء «حاسم» إذا لم تتوقف الاضطرابات التي بدأت بسبب رفع أسعار البنزين. وقال الحرس في بيان نقلته وسائل الإعلام الرسمية إنه «إذا تطلب الأمر فسنتخذ إجراء حاسماً وثورياً ضد أي تحركات مستمرة لزعزعة السلام والأمن».

وأيّد المرشد الإيراني قرار زيادة أسعار البنزين،

وتقنين توزيعه، وقال التلفزيون الرسمي الإيراني إن خامنئي ساند القرار منحياً باللوم كما يحدث كل مرة فيما سمّاه «أعمال التخريب» على معارضي الدولة والأعداء الأجانب وقوى «الاستكبار العالمي».

إيران تحترق

على الرغم من تحذيرات «الحرس الثوري» وتصريحات المرشد، اتسعت الاحتجاجات وامتدت إلى عدد كبير من المدن الإيرانية، حيث شوهد متظاهرون وهم يغلقون طرقا في طهران، بينما تجمع محتجون في أماكن أخرى من العاصمة حول سيارات محترقة. ووقعت حوادث إحراق متعمد لعدد من المقار الحكومية في مدينتي شيراز وأصفهان وسط البلاد.

وقالت وزارة الاستخبارات في إيران إنها ستتخذ إجراءات قوية بحق المتظاهرين، الذين شاركوا في «عمليات التخريب». ونقلت وكالة أنباء «إرنا» عن الوزارة قولها في بيان إنها «لن تدخر جهداً» في مسعاها لضمان الأمن القومي للبلاد.

وقال المدعي العام الأول محمد جعفر منتظري: «بالتأكيد، يتم توجيه مثيري الشغب ومشعلي الحرائق، من الخارج، وأنشطتهم تعدّ غير مشروعة وإجرامية، ومن هنا فسوف نتخذ إجراءات مناسبة ضدهم».

يأتي ذلك، فيما ذكرت منظمة «نت بلوكس» للأمن السيبراني الدولي، أنه تم إغلاق شبكة الإنترنت بشكلٍ شبه كامل في إيران منذ اندلاع «انتفاضة الوقود»، وأكدت الشبكة أن نسبة الاتصال الفعلي بالإنترنت في البلاد لم تتجاوز 7% خلال الأيام الأخيرة، مقارنةً بحجم الاستخدام الطبيعي، وذلك بعد مرور 12 ساعة من انقطاع الشبكة التدريجي، تزامناً مع استمرار الاحتجاجات.

الشبان الغاضبون يحرقون صورة المرشد في شوارع المدن الإيرانية.. وطلاب جامعة طهران: الموت لـ«خامنئي»

استخدام القوة القاتلة

من جانبها، أكدت الإدارة الأمريكية أن «الولايات المتحدة تدعم الشعب الإيراني في تظاهراته السلمية ضد النظام الحاكم في بلاده».

وقال البيت الأبيض في بيان «ندين استخدام القوة القاتلة والقيود المشددة على الاتصالات المستخدمة ضد المتظاهرين». وأضاف أن «طهران تشددت في تطوير أسلحتها النووية وبرامجها الصاروخية ودعم الإرهاب ما أدى إلى تحويل شعب فخور إلى مجرد حكاية تحذيرية أخرى لما يحدث عندما تتخلى الطبقة الحاكمة عن شعبها وتشرع في حملة لكسب القوة والثروات الشخصية».

في المقابل، أدانت إيران ما أسمته الدعم الأمريكي «لمثيري الشغب». وقال علي ربيعي، المتحدث الحكومي في تصريحات مقتضبة، أن «الوضع أكثر هدوءً لكننا لا نزال نواجه مشكلات مع أعمال شغب».

وقال الكاتب محمد محسن أبو النور، رئيس المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، أن «هذه الانتفاضة تعني أن نظام الحاكم معرّض لمزيد من التوترات على وقع العقوبات الأمريكية، حيث هدفت من عقوباتها على إيران إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في طهران، على أساس أن تردي الأوضاع الاقتصادية المترتبة على العقوبات سيؤدي إلى تزايد النقمة الشعبية ضد النظام الحاكم، وهو ما حدث بالفعل».

وأضاف أبو النور أن «واشنطن راهنت خلال الفترة الماضية على أن تدفع سياسات الحكومة الإيرانية التقشفية المجتمع إلى القيام بموجات انفجار اجتماعي تزيح النظام وتسقطه، من دون الحاجة إلى الطرق التقليدية في إسقاط الحكومات عن طريق العمليات العسكرية، أو تمويل حركات انقلاب داخلية، أو حتى تقوية مراكز إحدى جبهات المعارضة».

وأوضح أن «الخبرات التاريخية للتعاطي الأمريكي مع مثل تلك الحالات حين توقع واشنطن عقوبات متتالية على نظام ما، تشي بأن العقوبات في صورتها النهائية تؤدي إلى إسقاطه بفعل النقمة الاجتماعية الداخلية عليه» مؤكدا أن «الصراع الأمريكي- الإيراني أثر تأثيرا بالغا على الأوضاع السياسية الداخلية في طهران، وأجبر الحكومة الإيرانية على اعتماد سياسات داخلية وخارجية هدفها الحد من الآثار الكبرى المترتبة على الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما اتضح بجلاء من خلال قرارات الحكومة المؤيدة من المرشد بزيادة أسعار البنزين، وهو ما ينذر بتفاقم الأزمة الداخلية في البلاد إلى حد إسقاط النظام، عاجلا أو آجلا».

مذبحة الطلبة... دماء في الحرم الجامعي

قبل نحـو ٢٠ عاما، وبالتحديد فـي ٩ يوليو «تموز» ١٩٩٩، تجمـع عشـرات الآلاف مـن الطـلاب في جميع أنحـاء إيران، كانت أهمهـا مظاهرات جامعة طهران، التي تجمـع الطلاب في حرمها احتجاجات ضـد إغلاق صحيفـة «سـلام»الإصلاحية وقانون جديد يعزز الرقابة على الصحافة.

بدأت الانتفاضة الطلابية مساء الخميس الثامن من يوليو، حين تظاهر حوالي 200 طالب احتجاجا على منع إصدار جريدة «سلام» المؤيدة للرئيس الأسبق محمد خاتمي، وعلى صدور قوانين جديدة سنها البرلمان الإيراني ضد حرية الصحافة.

وبعد عودة المتظاهرين إلى المدينة الجامعية، هاجمهم عدد من المتشددين التابعين للنظام، وقذفوهم بالحجارة وحطموا نوافذ المباني والسيارات، وتحركت قوات الشرطة فجر اليوم التالي للأحداث وهاجمت المدينة الجامعية، وحطمت الأبواب وأشعلت النار في الحرم الجامعي.

روحاني «جزار الطلبة»

داهمت قوات الأمن وعناصر من «الحرس الثوري» وجماعات الضغط المتشددة الحرم الجامعي، وأطلق الأمن النار، ولقي 7 طلاب مصرعهم بالرصاص الحي، ومات العشرات منهم تحت التعذيب في السجون، وتعرض المتظاهرون للضرب الشديد، وانطلقت موجة اعتقالات طالت حوالي 1500 طالب.

وقام الرئيس الإيراني الحالي، حسن روحاني، الذي كان سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك، بقيادة حملة القمع ضد الطلبة حيث عُرف آنذاك بأنه «جزار الطلبة».

وفي اليوم التالي تجمع المتظاهرون أمام بوابة جامعة طهران ورفضوا المغادرة رغم أوامر الشرطة، وعلى أثر ذلك أطلقت الشرطة القنابل المسيلة للدموع واعتقلت المئات من الطلبة الغاضبين، وأودعتهم داخل المعتقلات الرهيبة التي ورثها النظام عن أيام الشاه، وتعرضت عدد كبير منهم للتعذيب حتى لقوا مصرعهم في غياهب المعتقلات، دون الإعلان عن أسمائهم حتى هذه اللحظة.

وتصاعدت حدة المظاهرات في الأيام التالية، وانضم إليها المواطنون بأعداد كبيرة، مطالبين بإقالة رئيس الشرطة والقصاص من قاتلي الطلاب. كما انضمت النساء إلى المظاهرات وضربن عرض الحائط بالقيود المفروضة عليهن.

7 طلاب لقوا مصرعهم بالرصاص الحي داخل الحرم الجامعي..

ومات العشرات منهم تحت التعذيب في السجون

الشرطة اعتقلت أثناء الانتفاضة الطلابية وبعدها 1400 شخص.. وواجه زعماء الطلبة تهمة «العداء للثورة»

وإلى جانب قوات البوليس، تصدت للمتظاهرين مجموعات مدنية من المتشددين كانت تطلق على نفسها اسم «أنصار الله» الذي اتخذه المتمردون الحوثيون فيما بعد، تحت رعاية الشرطة، حاملين الهراوات والأسلحة البيضاء، وهاجموا الطالبات المشاركات في المظاهرات بكل وحشية.

وبعد أربعة أيام من التظاهرات العارمة، وفي محاولة لإعادة الهدوء للشارع الإيراني، أعلن محافظ طهران عدم السماح بأي تجمعات، وناشدت وسائل الإعلام الطلبة بإنهاء المظاهرات، زاعمين أن العنف لن يؤدي إلا لإضعاف موقف الرئيس خاتمي، الذي أوصله الشباب الإيراني إلى سدة الحكم.

ولمدة 6 أيام قام الطلبة بانتفاضة هي الأكبر منذ ثورة 1979، ولأول مرة منذ ذلك الحين تجمع الطلبة والمواطنون الإيرانيون جنبا إلى جنب، في أعداد غفيرة ليواجهوا اليد الحديدية للمتشددين المعارضين لإصلاحات خاتمي الاجتماعية والسياسية.

الهجوم على المرشد

امتدت الانتفاضة الطلابية بعد ذلك إلى عدد من كبرى المدن الإيرانية، حيث تظاهر الآلاف من الشبان والشابات للاحتجاج على هجوم المتشددين وعناصر الشرطة على زملائهم، ما أدى إلى مقتل خمسة واختفاء عشرات المصابين بجروح خطيرة.

وفي سابقة هي الأولى منذ اندلاع ثورة عام 1979، رفع الطلبة مع تعاظم أعدادهم بمرور الوقت سقف مطالبهم إلى حد الهجوم العلني على مرشد الجمهورية علي خامنئي، الذي كان يُعد «فوق النقد»، وصب المحتجون جام غضبهم على خامنئي، وهو ما ظهر في رفع المتظاهرين لشعارات تهاجم المرشد مثل «خامنئي يجب أن يستقيل» و«لا لكهنوت المرشد».

على إثر ذلك، سارع المجلس الأعلى للأمن القومي بإقالة مسؤولين من قيادات الشرطة، واعتقال سبعة آخرين بسبب مسؤوليتهم عن المواجهات الدامية مع الطلبة، الذين قرروا عدم وقف مظاهرات الاحتجاج وبدء الاعتصام داخل الحرم الجامعي.

روحاني «سكرتير الأمن القومي» آنذاك قاد حملة القمع ضد الشباب الإيراني.. وعُرف بلقب «جزار الطلبة»

احتشد أكثر من 20 ألف طالب في جامعة طهران وحدها، ومئات الآلاف من جامعات أخرى، أمام مقر الجامعة الرئيسي في طهران، واجتاحت انتفاضتهم الشوارع باتجاه مركز العاصمة بعد فشل ثلاث سيارات للشرطة في صدها وهروبها من أمام سيل المتظاهرين.

وحاول علي خامنئي استرضاء الطلاب بإدانة الهجوم الوحشي على المدينة الجامعية، قائلا أنها حادثة مريرة وغير مقبولة. كما فصل مجلس الأمن القومي، الذي يدين بالولاء للمرشد خامنئي اثنين من ضباط الشرطة، وأصدر تأنيب رسمي لضابط ثالث من المسئولين عن إطلاق الرصاص على الطلاب، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد رئيس شرطة طهران الذي طالب الطلبة بإقالته.

وأدان الرئيس خاتمي المظاهرات، قائلا أنها تهدد الأمن القومي، وأن المظاهرات السلمية التي بدأها الطلاب تحولت إلى أعمال شغب قادها فئات غير مرغوب فيها لهم أغراض شريرة ويجب التصدي لهم.

ولكن رغم كل هذه المحاولات استمرت المظاهرات بل وانتشرت في ثمان مدن أخرى، وأشعل المتظاهرون النار في سيارات الشرطة، وهاجموا المحلات وحاولوا إشعال النيران في جريدة «كيان» الحكومية التابعة للنظام، كما هاجموا مبنى وزارة الداخلية الإيرانية.

وتصدت قوات الشرطة للطلاب، مطلقة أعيرة نارية في الهواء وقنابل مسيلة للدموع على مظاهرة بلغ قوامها 10 آلاف شخص خارج بوابة جامعة طهران، والتي أشعلت انتفاضة عارمة في قلب العاصمة، واعتُقل خلالها العشرات من الرجال والنساء.

وبعد ستة أيام قرر زعماء الطلبة إنهاء المظاهرات تحت ضغط من الرئيس خاتمي، خوفا من أن يفلت زمام الأمور من يديه، ولكنهم ظلوا يطالبون باستقالة رئيس الشرطة ونقل قيادة قوات الأمن لخاتمي بدلا من خامنئي.

واعتقلت الشرطة أثناء الانتفاضة وبعدها حوالي 1400 شخص، وواجه زعماء الطلبة تهمة العداء للثورة والتي تصل عقوبتها للإعدام وسط ادعاءات الحكومة والشرطة ووسائل الإعلام بأن هناك مؤامرة خارجية «صهيونية» وراء الأحداث، وأن جهات أجنبية هي التي تمول زعماء الطلبة وتحثهم على إثارة الشغب والاضطرابات في البلاد.

حكم «الحديد والنار»

تعد هذه المظاهرات الطلابية هي الأقوى والأكبر في البلاد منذ أحداث الثورة الإيرانية في 1979، وهي تدل على القوة الكامنة لدى الشباب الإيراني، وقود كل الانتفاضات التي ستندلع فيما بعد، والذي ضاق ذرعا بحكم النظام الملالي الذي ينتهك حقوق الإنسان ويقلص الحريات العامة، ويقمع معارضيه بحكم الحديد والنار.

ويقول الأكاديمي الأمريكي الدكتور أندرو نيلسون، إن «انتفاضة الطلبة دلّت أيضا على قوة الخلاف بين المتشددين الذين يسيطرون على القوات المسلحة والشرطة ووسائل الإعلام، وبين الإصلاحيين الذين يبحثون عن مساندة الجماهير لهم في انفتاحهم على الغرب ودول الخليج في محاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية وهي الخلافات التي ظهرت في الشهور الأخيرة في شكل اعتقالات واغتيالات واتهامات متبادلة بالفساد. ولكن الليبرالية الإصلاحية رغم تأييدها في البداية لحركة الطلبة المساندة لها، خشيت أن يفلت الزمام من بين أيديها، وأصابها الرعب من انتشار الانتفاضة بحيث لا يمكن السيطرة على الجماهير الغاضبة أو توجيهها في مسارات قد تهدد مصالحهم ووجودهم، فبذلت كل المحاولات لإنهاء المظاهرات في النهاية».

«الانتفاضة الخضراء»... رعب في قلب الملالي

في ١٢ يونيو «حزيران» عام ٢٠٠٩، وبعد إعلان فوز الرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، على المرشح الإصلاحي مير حسين موسوي؛ اتهمت المعارضة الإيرانية نظام الملالي بتزوير الانتخابات، وحشدت في شوارع العاصمة طهران والمدن الكبرى نحو ٥ ملايين متظاهر، واجههم نظام الملالي بأقصى وأقسى درجات القمع، مما أدى إلى مقتل العشرات من المحتجين واعتقال المئات.

وكان مقتل الفتاة «ندا» خلال أليام الأولى لهذه الانتفاضة، هو الوقود أشعل أحد أكبر الانتفاضات الشعبية ضد نظام الملالي، حيث وُصفت هذه الاحتجاجات بأنها «الأوسع نطاقا» في تاريخ إيران منذ ثورة الخميني عام 1979 التي جاءت برجال الدين «الملالي» إلى الحكم.

إيران.. سجن كبير

على إثر اندلاع هذه الثورة الثانية التي سميّت بـ«الانتفاضة الخضراء» لكونه اللون الذي اتخذه موسوي ومؤيدوه شعارا لهم، حوّلت أجهزة نظام الملالي القمعية إيران، وقتها، إلى سجن كبير، حيث شرعت على إثر ذلك في تنفيذ حملة اعتقالات واسعة شملت في بدايتها 100 من قيادات الحركة الإصلاحية، كان من بينهم صحفيون ونشطاء ومحامون وسياسيون مؤيدون للإصلاح، بمن فيهم محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس السابق محمد خاتمي.

وتم مواجهة الاحتجاجات التي شهد أعمال عنف وشغب بكل قسوة، ووضع قادة «الحركة الخضراء» المرشحون السابقون للرئاسة، وهم حسين موسوي والسياسي البارز مهدى كروبي والناشطة السياسية زهرة رهنورد قيد الإقامة الجبرية.

كما أصدرت السلطات قرارا يحظر على الصحف ووكالات الأنباء الإيرانية نشر أسماء وصور وأخبار قادة «الحركة الخضراء» ومنعت وسائل الإعلام الأجنبية وخاصة الغربية من تغطية الأحداث.

واستعان النظام الإيراني بعشرات الآلاف من عناصر «الباسيج» وهي ميليشيات خاصة لقمع «الثورة الخضراء» التي كادت أن تعصف بالنظام، لولا القمع الأمني وحملة الاعتقالات التي طالت الآلاف، وتم اعتقال المئات من الإصلاحيين، والقبض على 4 آلاف متظاهر على الأقل.

ونتيجة للتعتيم الإعلامي، لم تُعرف أرقام القتلى والجرحى بدقة، لكن العدد الأكبر منهم كان في الشهر الأول من الانتفاضة، حيث أشارت بعض التقديرات وقتها إلى مقتل 180 من المتظاهرين على يد ميليشيات «الحرس الثوري».

وأدت سياسة القمع التي انتهجها النظام الإيراني، وقتها، بتحريض من جانب الأقطاب الرئيسية، الدينية والسياسية، والقضائية والأمنية في طهران، إلى تصاعد حدة الاحتجاجات، واكتسابها زخمًا سياسيًا كبيرا، في البداية، خاصة في ظل تفاقم حالة الاستياء الشعبي من سياسات الملالي الخارجية، التي أدت - بدورها- إلى تفجر الأزمات الاقتصادية الداخلية وتردي الأوضاع الاجتماعية في البلاد.

وبينما كانت «الانتفاضة الخضراء» تبعث آمالاً أكبر، قام نظام طهران بوضع خططه، فقد طور إستراتيجية مزدوجة تقوم على الترغيب والتنازلات من جانب، وعلى زيادة القمع والوحشية من جانب آخر.

وكانت النتيجة عنيفة وفعالة للغاية في الوقت ذاته. وأحبطت قوات الأمن الحكومية خطط المعارضة، من خلال الاعتقالات الجماعية التي طالت الناشطين السياسيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين.

وانقسمت المعارضة آنذاك لأسباب عدة، منها السماح لبعض الأصوات النقدية بالحديث في وسائل الإعلام الحكومية أيضاً، والإعلان عن عطلة لخمسة

المعارضة اتهمت النظام بتزوير الانتخابات الرئاسية عام 2009 بعد فوز «نجاد» بولاية ثانية في جولة الإعادة

احتشاد نحو 5 ملايين متظاهر في شوارع العاصمة طهران والمدن الكبرى واجههم النظام بأقصى درجات القمع

أيام من إخلاء سكان العاصمة من ساكنيها من جانب، ومن أجل التمكن من نقل أنصار النظام وموظفي الحكومة إليها للمشاركة في مظاهرة رسمية من جانب آخر. وفي النهاية بدأ النظام بشن حرب إليكترونية منظمة، كان الهدف منها حرمان المعارضين من شبكة الإنترنت ومصادر الأخبار المستقلة.

ونزل الآلاف من رجال الأمن، من بينهم أشخاص مقنعون ويرتدون ملابس مدنية، تابعون لـ«الحرس الثوري» إلى الشوارع. كما تم نقل قرابة 300 ألف شخص، ومن بينهم أكثر المجاميع إخلاصاً من أنصار الحكومة بالحافلات إلى طهران، واحتل هؤلاء أكثر الأماكن أهمية في المدينة.

من جهة أخرى، خضع الخطاب السياسي لـ«الحركة الخضراء» لما يمكن تسميته بـ«موسمية الأحداث»، فكانت الحركة تنتظر حدثًا ما لتعيد تقديم نفسها وتقييم حجمها في الشارع. وبمرور الزمن فقدت الحركة حيوية الحضور الدائم والقدرة على المبادرة والخروج من مصيدة «رد الفعل» إلى الفعل.

مبادئ «الحركة الخضراء»

الآن، وبعد مرور نحو 10 سنوات على «الحركة الخضراء» يرى المراقبون أن هذه الحركة لم تقدم أفكارا واضحة كما تفعل عادة الحركات السياسية الاحتجاجية الناضجة، بل رفعت مطالبها قبل أن تُبلور أفكارها بشكل منظم حيث تلخصت -في البداية- في مطلبين رئيسيين، هما: إعادة النظر في نتائج الانتخابات الرئاسية، وضرورة البقاء في الشارع حتى تحقيق هذا المطلب.

ومع مرور الوقت، تبيّن لقادة وجماهير «الحركة الخضراء» أنه لا فائدة من التمسك بمثل هذه المطالب، خاصة أن أحمدي نجاد كان قد تُوِّج بالفعل رئيسًا لولاية ثانية، بمباركة من المرشد الأعلى خامنئي ومؤسسات النظام كافة.

كما أن تغييب قادة «الحركة الخضراء» داخل غياهب السجون والمعتقلات، ترك آثارا سلبية عميقة على وضعها شعبيا وسياسيا، منها بقاء الحركة من دون قيادة في مرحلة حساسة من كفاحها، ما أدخل الحركة وجمهورها في حالة تخبط، أدت إلى تمكّن النظام من إحباط الحركة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

ونادت «الحركة الخضراء» بثلاثة مبادئ أساسية، وهي: أولا، مبدأ «إيران أولاً»، ومن هذا المبدأ وُلد الشعار الشهير الذي رددته حناجر

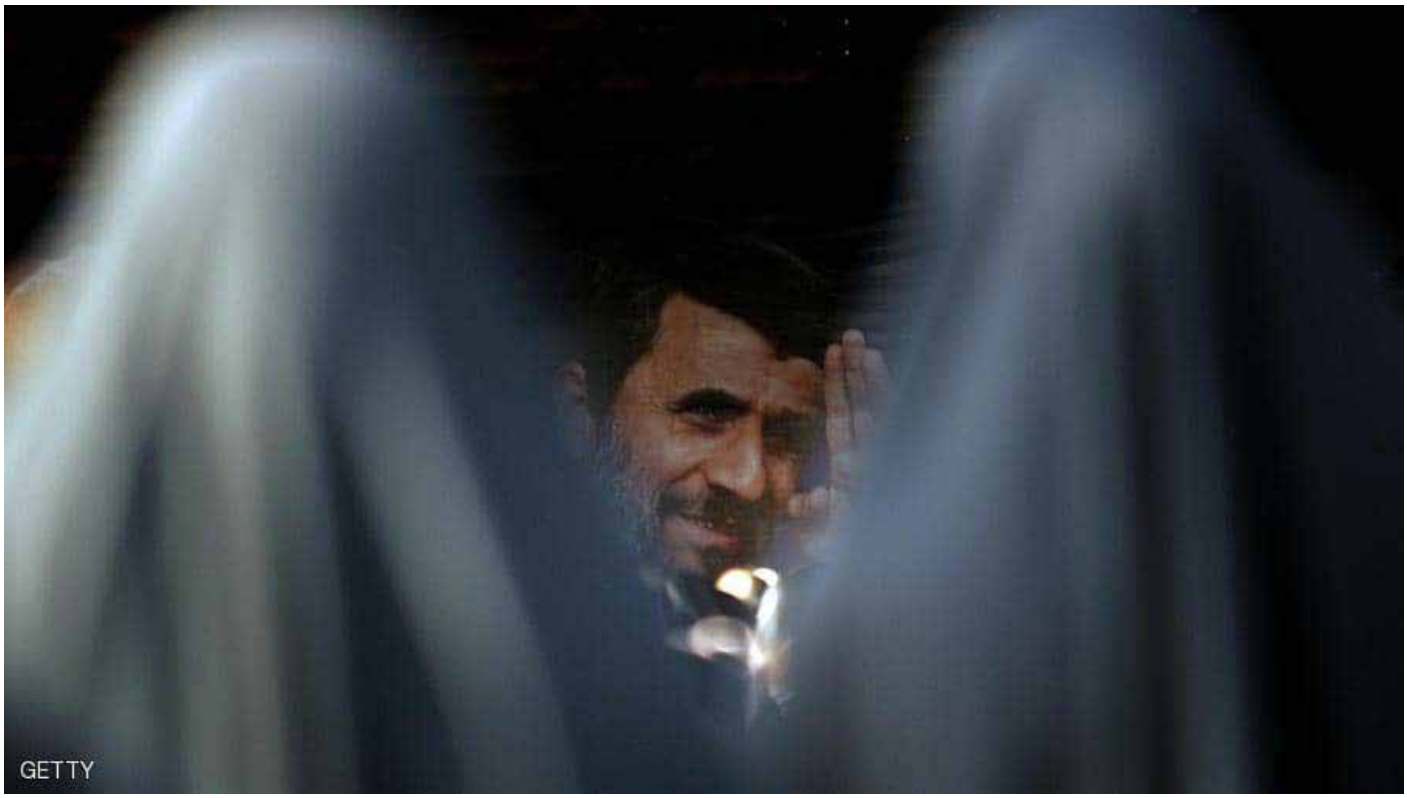

مقتل 180 إيرانياً على يد ميليشيات «الحرس الثوري»
واعتقال المئات من المحتجين خلال «الانتفاضة الخضراء»

المتظاهرين فيما بعد: «لا غزة ولا لبنان، روحي فداء إيران» والذي نجح في جذب فئات مهمة كطلاب الجامعات وبعض النخب العلمية والفكرية والاقتصادية، واستطاع التغلغل بسرعة في ذهنية وعقلية الإيرانيين حتى غدا المرجعية الأساسية لشعارات المحتجين.

ومن خلال ذلك المبدأ الذي يتعارض مع فكرة «تصدير الثورة» إلى دول الإقليم، طالب موسوي برفع السرية عن ملفات حساسة تعتبر أحد أسرار إيران الإقليمية، كملف العلاقة مع «حزب الله» اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، والموازنة بين دعم هذه المنظمات واحتياجات البلاد الاقتصادية.

أما المبدأ الثاني فهو إعادة النظر في صلاحيات «ولاية الفقيه» المطلقة في الدستور الإيراني، حيث شكّل هذا المبدأ أخطر ما جاءت به «الحركة الخضراء» واستفز النظام بشكل مباشر، فكانت لذلك تداعيات كبيرة جدا على قيادات الحركة وجمهورها، حيث وضع الحركة في مواجهة مفتوحة مع السلطات التي قررت التعامل معها بوصفها «تيار فتنة».

وطالبت الحركة أيضا بمراجعة نظرية «ولاية الفقيه» كنظرية سياسية صالحة للحكم، فضلا عن دعوتها إلى زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب. وقد أعاد هذا المبدأ فرز الجمهور الإيراني بين مؤيد بالكامل لموسوي ومطالبه ومعارض له، فتم رفع الغطاء السياسي عنه لتتلقى الحركة ضربة موجعة.

وأما المبدأ والأخير، من مبادئ «الحركة الخضراء» فهو العلاقات مع الخارج، إذ طالبت الحركة بمواصلة سياسة الإصلاحيين في إدارة علاقات إيران مع محيطها العربي والإسلامي، ورسم حدود العلاقة مع بقية دول العالم بعيدا عن الأيديولوجيا والترجمة الحرفية لفكرة «تصدير الثورة».

ويرى بعض الخبراء والمختصين في الشأن الإيراني، فيما طرحته «الحركة الخضراء» تحديا حقيقيا للنظام الحاكم في طهران، مثّل بذرة «تغيير سياسي» ما، ظهر تأثيره بعد ذلك خلال انتفاضات أخرى شهدتها البلاد.

انتفاضة الفقراء... ثنائية الخبز والدماء

في أواخر عام ٢٠١٧، شهدت المدن الإيرانية موجة احتجاجات عنيفة تخللتها أعمال شغب وتخريب واسعة النطاق، عُرفت باسم «انتفاضة الفقراء»، وذلك لأسباب اقتصادية بالأساس، تتعلق بإخفاق نظام الملالي في تلبية الحاجات الملحة للإيرانيين، وإنفاقه مليارات الدولارات على عملائه في لبنان واليمن والعراق، وعلى خلاياه الإرهابية النائمة والنشطة في غير بلد عربي وأجنبي، ما أضاف أعباء جديدة على الاقتصاد الإيراني، وأدى إلى إفقار الشعوب الإيرانية كافة.

انطلقت الاحتجاجات في 28 ديسمبر «كانون أول» من مدينة «مشهد»، التي تشكّل معقلاً لرجال الدين المحافظين في شمال شرق البلاد، بعدما قدّم الرئيس روحاني مشروع الموازنة للسنة المالية 2018-2019، وكان هذا أمرا غير مسبوق في إيران، التي تنطلق فيها المظاهرات عادة من العاصمة طهران.

ولم تكن الأحداث التي انطلقت في «مشهد» يتيمة، بل سبقتها مظاهر غضب شعبي خلال الأشهر الأخيرة من 2017، سواء فيما يتعلق بأداء الحكومة في أحداث الزلزال الذي ضرب غربي البلاد في نوفمبر «تشرين ثاني» من العام نفسه، أو بطريقة التعامل الأمني القمعي مع احتجاجات أصحاب «الودائع المفقودة» في بنوك ومؤسسات اقتصادية إيرانية.

احتجاجات كبرى

كانت البداية في مشهد «الإمام الرضا» حيث رفع المتظاهرون شعارات ذات طابع اقتصادي موجهة ضد حكومة الرئيس حسن روحاني وسياساتها الاقتصادية، رافعين هتافات ضد الرئيس وضد الغلاء المعيشي. وسرعان ما انتقلت عدوى المظاهرات إلى العاصمة طهران ومدن إيرانية أخرى، وتباينت المظاهرات بين السلمية وممارسة الشغب والتخريب بمهاجمة مقرات حكومية وممتلكات عامة.

واعتبرت صحيفة «الجارديان» البريطانية، في حينها، أن الاحتجاجات التي شهدتها إيران كانت بمثابة أكبر تحد سياسي داخلي، واجه نظام الملالي منذ القمع الدموي لاحتجاجات «الانتفاضة الخضراء» المطالبة بالإصلاحات عام 2009.

ويوما بعد يوم، رفعت المظاهرات التي انطلقت بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية، شعارات ضد النظامين السياسي والديني، حيث رفع المتظاهرون شعارات مناوئة للرئيس حسن روحاني، والمرشد الأعلى علي خامنئي نفسه، وهي شعارات لا ترتبط فقط بالداخل الإيراني فحسب، لكن بالدور التخريبي الذي لعبه ملالي إيران في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وتميّزت تلك الاحتجاجات التي استمرت حتى الأشهر الأولى من العام الماضي، على عكس تلك التي شهدتها إيران عام 2009، بأنها بلا قيادة أو زعامة، وكان هذا هو سر قوتها.

وشهدت التظاهرات انتشارًا جغرافيًا أوسع نطاقًا في الأيام التالية، ونجحت في استقطاب قوميات غير فارسية، مثل الأذريين في مدن مثل أرومية وتبريز، والأكراد في كرمنشاه، والعرب في الإقليم الأحوازي العربي المحتل، وهو ما جعل التظاهرات تتحول إلى احتجاجات سياسية كبرى.

واندلعت الانتفاضة العارمة بشكل عفوي من جانب قطاعات من المواطنين الذين استاءوا من السياسات الحكومية التي فرضت ضغوطًا معيشية غير مسبوقة، وبدأت الاحتجاجات في الانتشار، حيث انتقلت من «مشهد» إلى بعض المدن والمحافظات الأخرى، ومنها كرمنشاه والأحواز وبندر عباس وكردستان وخرم آباد ونجف آباد وهمدان وأصفهان وتبريز، قبل أن تصل إلى العاصمة طهران.

وفرض هذا الأمر صعوبات على أجهزة الأمن والسلطات في محاولات احتوائها أو منع انتشارها، مع غياب أي دور لرموز التيار الإصلاحي خوفًا من التنكيل

«الجارديان»: احتجاجات الفقراء أكبر تحد سياسي واجه نظام الملالي منذ القمع الدموي لـ«الانتفاضة الخضراء»

نظام الملالي أعطى أوامره لقوات «الحرس الثوري»
باستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين

بهم كما حدث في عام 2009، بعد حسم المواجهات لصالح النظام.

سياسة القبضة الحديدية

أدى الانتشار السريع والتمدد المفاجئ للاحتجاجات إلى توظيف النظام الحاكم في طهران، آليات متزامنة لإنهاء واحتواء الحراك الشعبي، فعقب امتداد المظاهرات سعى النظام لتجاوز حالة اختلال التوازن الناتجة عن الصدمة، وقام باتباع عدة إجراءات جمعت بين التصعيد والتهدئة في آن واحد.

وفي مقابل الدعوات للتهدئة والوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة النظر في الموازنة والاستجابة للمطالب الاجتماعية؛ قام النظام الحاكم في طهران باتباع إجراءات قمعية مشددة، من بينها توجيه الاتهامات بالعمالة للمتظاهرين، واتهامهم بارتكاب أعمال تخريبية، والتهديد بالتصعيد أو الاستعانة بالميليشيات التابعة للنظام الإيراني، فضلًا عن الاستهداف الأمني للاحتجاجات وتطويقها.

اتبع النظام الإيراني عدة إجراءات لإنهاء الاحتجاجات المتزايدة، منها: الاعتقال، والتصعيد العنيف ضد المتظاهرين، والتهديد بقمع المظاهرات، والاستعانة بالميليشيات المُسلحة. وفي الوقت ذاته سعى النظام لإعادة النظر في الموازنة التي قدمها الرئيس روحاني، وتقديم بعض الوعود بتحسين الأوضاع الاقتصادية.

وساهمت الدعوات التحريضية لبعض رجال الدين في «خراسان رضوي» إلى شرعنة قمع المتظاهرين مثل «أحمد علم الهدى» ممثل المرشد في «مشهد» والذي صرح في 30 ديسمبر 2017 لوكالة الأنباء الإيرانية بأنه «إذا تركت وكالات الأمن وإنفاذ القانون مثيري الشغب، فإن الأعداء سينشرون تسجيلات وصورًا في إعلامهم، ويقولون إن نظام الجمهورية الإسلامية فقد قاعدته الثورية في مشهد».

من جانبه، وصف وزير الداخلية عبدالرضا رحماني فضلي المتظاهرين بـ«المرتزقة والمخربين»، وهددهم بالملاحقة الأمنية»؛ وصرح الوزير في 31 ديسمبر 2017 بأن «الذين يخربون الأملاك العامة، ويثيرون الفوضى ويتصرفون بشكل مخالف للقانون بأنهم سيحاسبون على أفعالهم ويدفعون الثمن. سنتصدى للعنف وللذين يثيرون الخوف والرعب». وعلى إثر هذه التصريحات، وصل عدد المعتقلين إلى نحو 3700 معتقل، وفق إحصائية رسمية.

وبعد نحو شهر من اندلاع الانتفاضة، وفي 2 يناير 2018، اتهم خامنئي المتظاهرين بأنهم «عملاء ومخربون». وكان هذا التصريح بمثابة الإشارة التي بدأت بعدها ذروة النهج القمعي للنظام؛ لأنه لا يُعد تصريحًا سياسيًا فحسب؛ بل يعد بمثابة أمر إلى الأجهزة القضائية والأمنية بإسكات المحتجين مهما كان الثمن.

وفي تلك الفترة، هددت ميليشيات «الحرس الثوري» المتظاهرين المناهضين للنظام بالرد بقبضة من حديد إذا استمرت الاحتجاجات السياسية. واستخدمت

اتهام خامنئي المتظاهرين بأنهم «عملاء ومخربون» كان بمثابة إشارة البدء لحملة ضارية من القمع الدموي

ميليشيات «الباسيج» مدعومة بقوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والهراوات لتفريق المتظاهرين، خاصة في مدينة تبريز وكرمنشاه ومشهد وقم وأصفهان.

ومع استمرار تواجد المتظاهرين في الميادين تم استخدام الرصاص الحي، الذي أدى إلى مقتل ما يقدر بحوالي 22 إيرانيًا حسب المصادر الرسمية، بيد أن المعارضة الإيرانية أكدت أن عدد القتلى كان أكبر ذلك بكثير.

واستغل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تلك الاحتجاجات لتوجيه الانتقاد للنظام الإيراني، حيث أعاد ترامب، آنذاك، نشر مقتطفات من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2017، والذي هاجم فيه النظام الإيراني، وكتب تغريدات على موقع «تويتر» دعا خلالها الحكومة الإيرانية إلى احترام حقوق شعبها، وحذرها من البطش بالمتظاهرين.

وقالت «منظمة العفو الدولية»، في تقرير صدر مطلع هذا العام، إن السلطات الإيرانية شنت حملة قمع مشينة خلال عام 2018، فسحقت الاحتجاجات الشعبية ضد النظام، واعتقلت الآلاف في حملة واسعة النطاق طالت المعارضة، وذلك بعد اندلاع موجة احتجاجات ضد الفقر والفساد والاستبداد في جميع أنحاء البلاد.

وقال فيليب لوثر، مدير البحوث وأنشطة كسب التأييد في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية: «سوف يُسجل عام 2018 في التاريخ على أنه «عام العار» بالنسبة لإيران، فالحجم المذهل لعمليات الاعتقال والسجن وعقوبات الجلد يكشف عما ذهبت إليها السلطات من حدود قصوى من أجل قمع المعارضة السلمية».

الأحواز..
تاريخ من الثورات

شـهد إقليم الأحواز العربي منـذ احتلته إيران في إبريل عـام ١٩٢٥ ، العديـد مـن الانتفاضـات والثـورات التي واجههـا المحتـل الفارسـي الغاصب بأقصـى درجات القمـع الوحشـي، فعمـد إلى تدميـر القـرى والمدن والبلدات العربية، وأعدم المئات من الشباب الأحوازي دون محاكمات.

وبعد أربع سنوات فقط من الاحتلال، اندلعت أول انتفاضة في عام 1928 حين قرر المستعمر الإيراني أن يجرد الشعب الأحوازي من السلاح، ويبدّل الزي العربي ويحرم لباسه، فتقدمت طهران بمطالب إلى القبائل العربية بنزع السلاح بصورة كاملة وتبديل الزى العربي وارتداء الملابس البهلوية. وطالب النظام رؤساء العشائر العربية برفع يدهم عن كافة عن ممتلكاتهم وأراضيهم، فاندلعت «انتفاضة الحويزة» رداً على هذا الإجراءات الظالمة.

كان قائد الانتفاضة هو الشيخ محيي الدين الزئبق الشريفي، وتعاونت معه عشائر متعددة، وتم تشكيل حكومة في الحويزة استمرت ستة أشهر، وأعلنت الانفصال عن الاحتلال الإيراني وظلت تمارس حكمها بصورة مستقلة. وعلى الرغم من القسوة التي مارسها الاحتلال الفارسي إلا أن الشعب الأحوازي لم يخضع للاحتلال فتعاونت بريطانيا مع إيران في مراقبة نشاط القبائل العربية وجندت المخابرات البريطانية نفسها لصالح الحكومة الصفوية.

وبعد مضيّ ستة أشهر تم القضاء على الانتفاضة الأحوازية بكل بشاعة وحقد ودماء، واعتقل المحتل الإيراني عددا كبيرا من الثوار وتم إعدام بعضهم علنا، والاستيلاء على جميع الأملاك العربية، وزاد الإرهاب والبطش والتنكيل والاضطهاد، وألقي القبض على محيي الدين الزئبق قائد الانتفاضة وسُجن في بيت خاص إلى أن لقي وجه ربه.

البطش والإرهاب

استمرت السلطات الإيرانية في البطش والإرهاب والتنكيل، وزج الأحرار في السجون، وأبعد الكثيرون من العرب إلى شمال إيران، وتم إحلال الفرس المستوطنين مكانهم، وكان يجري التنكيل بالسكان العرب وفق سياسة رسمية قوامها البطش والإرهاب، لكن هذه السياسة لم تحل دون وقوع المزيد من الانتفاضات الأحوازية الباسلة.

ومن الانتفاضات المهمة التي اندلعت في الأحواز، انتفاضة الميناو عام 1930، والميناو اسم لمنطقة سهلية زراعية واسعة شمال الأحواز، حيث كانت المنطقة مسرح الكفاح الأحوازي ضد قوات الاحتلال الايراني لعقود طويلة.

وكان المسؤولون عن هذه الانتفاضة قادة محليين وزعامات قبلية مثل حيدر بن طلال، وإبرتش الخزرجي، وكوكز الحمد، ومهدي العلي وداوود الحمود، وآخرين، وقد أخذت هذه الانتفاضة بعد عدة ايام أشكالاً عسكرية، وكان السبب وراءها إسكان عدد كبير من الإقطاعيين من غير السكان الأصليين في تلك المناطق التي يقطنها العرب، حيث جاء بهم نظام الاحتلال الفارسي من لورستان وبختياري واصفهان وأراك، وكذلك الاستيلاء على الأراضي الزراعية للمواطنين العرب في تلك المناطق، ووضع خطة لنقل العرب الى محافظات فارسية أخرى، ومنع اللغة العربية نهائيا، الأمر الذي أشعل انتفاضة شعبية كبيرة وفتح أفواه بنادق الأحوازيين بوجه القوات العسكرية الإيرانية.

المحتل الإيراني أعدم 16 رمزاً وطنياً من رؤساء القبائل

عام 1936.. وأمر بدفن بعضهم «أحياء»

الاحتلال ارتكب مجزرة إرهابية شنيعة عام 1945 راح ضحيتها آلاف الأبرياء من النساء والأطفال

وتم القضاء على هذه الانتفاضة بعد عدة أسابيع بحملة عسكرية واسعة، شملت غارات جوية على المنطقة، وأسفرت عن مجازر طالت سكان القرى الواقعة على نهر الدز وهور المالح وهور السدة وجوار الكرخة، إلى جانب تنفيذ عمليات إعدام جماعي لقادة هذه الانتفاضة.

وفي عام 1936 وقعت انتفاضة «بني طرف الأولى» حيث أعلنت قبائل بني طرف (طي) رفضها العنيف للِاحتلال الفارسي، ورأى رضا شاه بهلوي في هذه الانتفاضة الواسعة تمرداً على سلطات الاحتلال الإيراني، فشن هجوماً عسكريا وحشياً على مدينة «الخفاجية» وأطرافها وقضى على تلك الحركة المسلحة الشعبية الرافضة للاحتلال الفارسي، مستخدماً وسائل العنف الشديدة والقسوة المتناهية التي أسهبت شهادات الأحياء والكتب في وصف حوادثها المفجعة، ومن أجل إرهاب كل الوطنيين الأحوازيين تم أسر العديد من الرموز الوطنية وأعدم منهم ستة عشر رمزاً وطنياً ورئيسا من رؤساء القبائل وأمر بدفنهم أحياء وأمام العديد من الناس، محاولاً بث الذعر ونشر الخوف في صفوف الأحوازيين البواسل.

انتفاضة كبرى

في عام 1940 وقعت انتفاضة أحوازية كبرى بقيادة عشيرة كعب الدبيس، حيث قامت هذه العشيرة العربية بانتفاضتها الشعبية المسلحة والواسعة بقيادة زعيمها الشيخ حيدر الكعبي، في منطقة «الميناو» على نهر دبيس، وتمكنت العشيرة من قتل أفراد الحاميات الفارسية والسيطرة على ثكناتها في المنطقة، وسط مشاركة شعبية واسعة من سكان الإقليم الذين انتفضوا تأييدا للثوار.

ولم تستطع سلطات الاحتلال الفارسي القضاء على هذه الانتفاضة الشعبية المسلحة إلا بعد هجوم عسكري بشع وهمجي أسفر عن اعتقال الشيخ حيدر الكعبي ورفاقه وأعدمتهم جميعا بدم بارد.

وفي عام 1945 وقعت واحدة من أخطر الانتفاضات في تاريخ الأحواز، وهي انتفاضة «بني طرف الثانية» التي امتدت شراراتها إلى القبائل العربية الأخرى، فسيطرت العشائر الثائرة على جميع القرى والمخافر والمدن المنتشرة في مناطقها، ودامت هذه الانتفاضة بضعة أشهر، فسيّرت لها الحكومة الفارسية جيشا كبيرا، وقد واجه الجيش المحتل مقاومة شديدة عند اجتيازه المناطق الأحوازية الواقعة تحت سيطرة المنتفضين، نظراً للتحصينات المحكمة التي أقاموها وطبيعة الأرض التي تكثر فيها الأنهار والمستنقعات وبساتين النخيل، ما تعذر معه على الجيش الفارسي أن يحرك آلياته وينقل أسلحته الثقيلة، فأرسلت الحكومة الفارسية طائرات مقاتلة قامت بقصف القرى وتجمعات العشائر وحرق البيوت وإبادة المزارع وحرق المزروعات وقتل أبناء الشعب الأحوازي عشوائياً.

وكانت مجزرة إرهابية شنيعة راح ضحيتها آلاف الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ والرجال، حيث كان التكافؤ في القوة العسكرية بين الطرفين معدوما تقريباً إلا من الإرادة الوطنية الصلبة للمنتفضين. وعند تغلب القوات النظامية وسلاح الجو الفارسي على المنتفضين، قامت السلطة العنصرية الفارسية بترحيل 1500 مواطن أحوازي إلى شمال فارس، مشياً على الأقدام تحت تهديد السلاح، وإعدام العشرات منهم أثناء الطريق.

وفي عام 1946 انتفض الشعب العربي الأحوازي من جديد في وجه المحتل الإيراني، على خلفية الرفض التام للاحتلال ولجرائم عتاته المجرمين وسلوك قواته الغاشمة مما دفع عشيرة «آل نصار» للإنتفاض على الواقع البائس بشكلٍ واسع، والتي كانت تستهدف التخلص من الاحتلال الفارسي، واستطاع الإيرانيون، بدعم عسكري بريطاني، إفشال هذه الانتفاضة، ومنعها من التمدد إلى كل المناطق الأحوازية، بمسارعتها في تشديد وتيرة القمع والاضطهاد وتنفيذ إجراءات الإعدام الميداني للثوار.

ووقعت انتفاضة شعبية مسلحة أخرى بقيادة الشيخ يونس العاصي عام 1949، حيث انتفضت جموع أحوازية في منطقة «البسيتين والخفاجية» وذلك تحت قيادة الشيخ العاصي، واستطاع الثوار خلالها الاستقلال عن السيطرة العسكرية الفارسية، وتمكن العاصي من جباية الضرائب باسمه، إذ كان يسعى إلى تكوين مملكة تسمى «مملكة عرب الشرق» لكن المحتل الفارسية أجهض هذه الانتفاضة، وشنت قوات الاحتلال حملة قمع عنيفة وتم تنفيذ أحكام الإعدام بشكل بشع، وهو الأمر الذي دعا الشيخ العاصي للانسحاب إلى العراق بسبب بطش القوات الفارسية.

«انتفاضة نيسان»

تعد «انتفاضة نيسان» التي فجّرتها الجماهير الأحوازية في 15 أبريل 2005، نتيجة طبيعية لثمانية عقود من جرائم الاحتلال الإيراني للأحواز.

اندلعت «انتفاضة نيسان» بعد الكشف عن وثيقة سرية صدرت وقتها عن مكتب الرئيس الأسبق محمد خاتمي. كانت هذه الوثيقة تنص على اتخاذ النظام الايراني خطة ممنهجة من أجل تغيير التركيبة السكانية في الأحواز خلال فترة عشرة سنوات، حتى تصل جمعية العرب في الأحواز الى ثلث ما هو عليه في تلك الفترة.

وفي يوم الجمعة الخامس عشر من إبريل «نيسان» 2005، اندلعت الانتفاضة من حي الثورة وأعقبتها مسيرات في حي الشعلة والزوية، وكوت عبدالله، حتى انتقلت المسيرات الى مدن أخرى مثل الحميدية، والمحمرة، والخفاجية، والكورة في معشور، ومن ثم التحقت مدن السوس، وتستر بركب المنتفضين، وكان رد القوات الإيرانية بالقمع الإجرامي ضد الشعب العربي الأحوازي مما أدى إلى سقوط أكثر من 500 شهيد في ساحات الاحتجاج السلمي والكفاح الوطني العادل من أجل مطالب وطنية أحوازية وسياسية عادلة، ووقوع آلاف المحتجين في قبضة الاعتقالات الفارسية التي واجهت حملات إعدام العشرات منهم مما فتح آفاقاً جديدة للكفاح الوطني العادل .

واستمرت المظاهرات قرابة ثلاث أسابيع، سطر الشعب العربي الأحوازي خلالها أروع أنواع التحدي، من خلال الحضور الجماهيري في المسيرات وكسر حاجز الخوف الكامن على عقول الكثير منهم، تمهيدا للتحرر من الاحتلال عاجلا أو آجلا.

«ثورة البازار» ضد الملالي

فـي صباح يـوم ٢٤ يونيو «حزيران» عـام ٢٠١٨ اندلعت تظاهـرات عنيفة في العاصمة الإيرانية طهران؛ عُرفت إعلاميا باسـم «احتجاجات البازار»، نسـبة إلى السـوق المركزي التاريخي في طهران.

بدأت الانتفاضة حين خرج المئات من تجار البازار إلى الشوارع، لأول مرة منذ نحو 40 عاما، محتجين على تردي الأوضاع الاقتصادية، وتدهور قيمة العملة الوطنيــة الإيرانيــة «التومان» مقابل الدولار، الذي تخطى نحو 9 آلاف تومان في الســوق الإيرانية وقتها، حيث تدفق مئات الآلاف من المتظاهرين من مختلف المناطق إلى مقرّ البرلمان الإيراني في منطقة «بهارستان» وسط طهران.

ومنذ «انتفاضة الطلبة» عام 1999، حتى اندلاع «احتجاجات البازار» العام الماضي، اختلفت دوافع التظاهرات بشــكل عام في إيران فيما بين ما هو سياســي، واقتصادي وثقافي، وربما كان هناك تداخل فيما بين تلك الدوافع، إلا أن المحفز الاقتصادي كان أقوى دائمًا، وهو ما ظهر خلال هذه الاحتجاجات فيما ورد من هتافات تندد بالسياســات الاقتصادية للحكومة الإيرانية، والتدخلات الإقليمية لإيران في منطقة الشــرق الأوســط، كما بدأت الاحتجاجات من قبل البازار الإيراني ضد تدهور أوضاع السوق، وارتفاع سعر العملة؛ ما أدى إلى تراجع المبيعات.

رسائل تحذير

اندلعت الاحتجاجات المدوية لأول مرة في أوساط التجار أولا، وذلك بعد أن نجح نظام الملالي في استيعاب العديد من قيادات البازار وتعيينهم في مناصب سياسية مهمة، كوزراء ورؤساء للصحف المهمة، مثل حسين مهديان تاجر الحديد الذي أصبح رئيسًا لصحيفة «كيهان».

ومن المعلوم أن البازار الإيراني لعب دورًا لا يستهان به في أحداث الثورة الإيرانية عام 1979، وهذا الركن الأساسي من أركان الاقتصاد الإيراني، هو العامل الأول والرئيس في تعزيز أو انهيار مكانة النظام الحاكم.

وامتنع التجار عن الانضمام إلى أيّ تحرّكات شــعبيّة منذ ثورة 1979، فلم يناصروا الطبقات الوســطى والنخب القياديّة في مطالباتها بالحرّيّة السياســيّة كما لم يتضامنوا مع الطبقات الفقيرة في مطالبها المعيشيّة. ما عنى أن هذا التحوّل امتداد الحركات الاحتجاجيّة لتطال فئة جديدة من الإيرانيّين الغاضبين من أداء النظام.

وحملــت انتفاضــة «بازار طهران» المترامي الأطراف في طهران، رســائل تحذير للنظام، لاســيما أنه كان مركزا للمحافظين في السياســة الإيرانية، ما ينذر بتحول كبير لصالح المعارضة في حال دخل في صدام مع السلطات، وهو أمر يعد بمثابة «انقلاب صامت» على النظام.

ويعلم ملالي طهران أن خروج البازار يمثّل تجاوزا للخطوط الحمر، حيث جرى قبل ذلك التعامل مع الاحتجاجات بصفتها «مؤامرة» يحيكها أعداء الثورة، واســتطاع النظام منذ عام 1979 قمع معارضيه بالاغتيال أو الإعدام أو الســجن أو الإقامة الجبرية. غير أن تمرد البازار يعتبر زلزالا يهدد اســتقرار النظام الــذي لطالما اســتند على تحالف غير معلن بين «البيزنس» والمؤسســة الدينية في قم، فحين يســحب البازار غطاءه عن حكام إيــران، فإن لذلك معاني لا يجب إهمالها.

ورغم أن الأسباب الاقتصادية لعبت دوراً كبيراً في تحريك «انتفاضة البازار»، عكسته الشعارات التي رددها المحتجون ضد السياسات الاقتصادية للحكومة، إلا أن الاحتجاجات كشفت ملامح انقسام في أروقة البازار الذي يعد حليفاً تاريخياً للنظام، وصراعاً بين الحكومة ومعارضيها على تفسير سياق الاحتجاجات

المئات من التجار خرجوا إلى الشوارع لأول مرة منذ

نحو 40 عاما محتجين على تردي الأوضاع الاقتصادية

تمرد البازار زلزال هدد استقرار النظام الذي لطالما استند على تحالف غير معلن بين «البيزنس» والمؤسسة الدينية

ودلالاتها.

وقال محللون أن البازار بين شقي رحى النزاع المتعاظم على السلطة، بين قوى مؤيدة للإصلاحات متحالفة مع روحاني، والمتطرفين في نخب الحرس الثوري والقضاء.

وشنت أجهزة النظام حملة أمنية قمعية استهدفت آلاف المتظاهرين الذين شاركوا التجار انتفاضتهم، حيث أعلن النائب العام عباس جعفري دولت آبادي، عن اعتقال من وصفهم بـ«مثيري الشغب»، ممن خرجوا في احتجاجات السوق الكبير.

وقامت شرطة مكافحة الشغب وقوة خاصة من ميليشيا «الباسيج» التابعة لقوات «الحرس الثوري»، بإطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين أثناء مسيرتهم نحو البرلمان.

وامتدت الاحتجاجات إلى خارج العاصمة طهران، خاصة مع استمرارها وتصاعدها بمشاركة فئات اجتماعية أخرى، حيث تعرّض عدد من المحتجين للضرب والإصابة في مدن أخرى غير طهران، منها «شهريار وكرج وقشم وبندر عباس ومشهد»، حيث أضرب أصحاب المحلات التجارية عن العمل.

وكان من بين الشعارات التي ردَّدها المتظاهرون «لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران»، و«عدونا هنا وليس في أمريكا»، و«نموت نموت ولا نقبل بالذل»، و«اترك سوريا وفكر في حالنا»، و«الموت للديكتاتور».

أعمال انتقامية

عكس التعامل العنيف والقمعي للشرطة الإيرانية، مع احتجاجات وإضرابات كبار تجار إيران، خوف النظام مما تحمله هذه الانتفاضة من رسائل تحذير قد تطيح بالمرشد ومجالسه الحاكمة، مثلما حدث وأطاح الشاه محمد رضا بهلوي.

وأقدم الأمن الإيراني وقتها على تنفيذ سلسلة من الأعمال الانتقامية لإرهاب التجار في طهران، وأظهرت لقطات مصورة، نشرها ناشطون إيرانيون، رجال أمن يداهمون المحلات التجارية وسط العاصمة طهران، وذلك غداة إضراب عام شل البازار، ومظاهرات حاولت السلطات قمعها بقسوة.

ووثق الفيديو، الذي نُشر على مواقع معارضة للنظام الإيراني، إقدام الأجهزة القمعية على تحطيم نوافذ المحلات التجارية، وإرهاب أصحابها عبر إشهار الأسلحة في وجوههم.

المتظاهرون الغاضبون هتفوا: «لا غزة ولا لبنان روحي فداء إيران».. و«عدونا هنا وليس في أمريكا»

وهـدد رئيس السـلطة القضائية، صادق آملي لاريجاني، بأن من يُثبَت إدانته بالمشـاركة في الإخلال بالشـؤون الاقتصادية فـي البلاد، قد يواجه عقوبة الإعدام والسجن لمدة 20 عاما.

من جانبه، قال الكاتب الأمريكي مايكل روبين في مقال نُشر بجريدة «واشنطن إجزمنر» عشية الاحتجاجات، إن «شعلة تظاهرات الإيرانيين الاحتجاجية التي اندلعت في ديسمبر الماضي، وعُرفت باسم «انتفاضة الفقراء»، لم تنطفئ بالكامل كما يظن البعض؛ فما نشهده حاليا من حركة احتجاجية جديدة تجتاح الأسواق الإيرانية؛ خير دليل على اشتعال ثورة جديدة ضد النظام الذي فجَّر غضب المواطنين بسبب فساده وقمعه، وما خلفه من أزمات اقتصادية لـ40 عامًا.»

وأضاف «روبين» أنه «على الرغم من توجه حركة التجار والمواطنين الاحتجاجية الاقتصادي، فإن صدى فساد السياسة الإيرانية يعد من الدوافع الأساسية للمواطنـين"، واصفـا الشـعارات التي رددها التجـار خلال وقفاتهم الاحتجاجية المناهضة للمرشـد الإيراني علـي خامنئي بـ«التطور الملحوظ» في إشـارة إلى خطورة هذه الحركة على مستقبل اقتصاد وثبات نظام الملالي.

واستشـهد «روبـين» فـي مقاله، بحركة إضراب البـازار واحتجاج التجار الإيرانيين في القرن الماضي، مؤكدًا أن العديد من الباحثين في الشـؤون السياسـية اعتبروا هذه الاحتجاجات هي بداية اندلا ع الثورة الدستورية في إيران.

وأوضح الكاتب مدى قوة وتأثير أصحاب البازار في عمق السياسة الإيرانية، مشيرًا إلى أن ابتعاد البازار عن رئيس الوزراء الإيراني الأسبق «محمد مصدق» في الخمسينيات من القرن الماضي، ألحق به ضربة موجعة، أدت إلى توقف دعم الطبقة الوسطى لحكومته وإقالته في النهاية.

واختتـم «روبـين» مقالـه بالتأكيد على أن انتفاضة البازار هـي بداية النهاية لنظام الملالي الحاكـم في طهران، وأن مواصلة نظـام خامنئي إنفاق مليارات الدولارات على أنشطة إيران في الخارج لن يُقدم شيئًا سوى تعجيل نهاية هذا النظام وانهيار بنية الاقتصاد الإيراني، لا سيما في خضم العقوبات الاقتصادية على طهران، واشتعال احتجاجات التجار في البلاد.

الاحتجاجات في إيران

تاريخ من القمع

إيران بوست
ضد المشروع الفارسي
للهَيمَنة والتشيُّع
www.iranpost.org